CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-ABS/4/4
7 November 2005

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المخصص
المفتوح العضوية المعني
بالحصول وتقاسم المنافع
الاجتماع الرابع
غرناطة، اسبانيا، 30 كانون الثاني/يناير – 3 شباط/فبراير 2006

تجميع مزيد من الدراسات المستقبلية والمشروعات الرائدة والآراء بشأن تصميم شهادة دولية للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا – مقدمة

1- إن الفريق العامل المعني بالحصول وتقاسم المنافع، في اجتماعه الثالث، وتوصيته 3/3، ذكر أن نهوجا أخرى موجودة يمكن اعتبارها تكملة لخطوط بون الارشادية، وأنها أدوات مفيدة في المساعدة على تنفيذ نهوج الحصول وتقاسم المنافع. واعترف الفريق أيضا أن شهادة دولية للمنشأ/المصدر/ المنبع القانوني يمكن أن تكون عنصرا في نظام دولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع وأنها أمر جدير بمزيد من التفحص.

2- قام الفريق العامل بدعوة الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة والمجتماعات الأصلية والمحلية وجميع أصحاب المصحلة ولا سيما القطاع الخاص إلى اعداد مزيد من الدراسات والمشاريع الرائدة والى تقديم تقرير عن ذلك إلى الأمين التنفيذي، وعرض آرائها على الأمين التنفيذي بشأن تصميم شهادة دولية للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني، تشمل أمورا منها ما يلي:

(أ) السبب المنطقي الذي يساند تلك الشهادة، والحاجة اليها وأهدافها؛

(ب) الخصائص/السمات المرغوب فيها؛

(ج) سهولة تنفيذها من الناحية العملية وامكانيات التنفيذ وتكاليف التنفيذ على الصعيدين الوطني والدولي.

3- طلب الفريق العامل من الأمين التنفيذي أن يعد تجميعا لتلك العناصر كي ينظر فيه الفريق العامل في اجتماعه الرابع.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

4- أرسل الاخطار 2005-044 بتاريخ 14 أبريل 2005 إلى الأطراف والحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة، يدعوهم إلى تقديم مزيد من الدراسات والمشروعات الرائدة وكذلك الآراء عن تصميم شهادة دولية للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني.

5- يضم القسم الأول أدناه بيانات وردت من كندا وكوستا ريكا والجماعة الأوروبية والدول الأعضاء بها والهند والمكسيك ومركز الدراسات الأسترالي APEC.

6- قد يود المشاركون أيضا الرجوع إلى القسم الثالث باء من المذكرة التي أعدها الأمين التنفيذي، للاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالحصول وتقاسم المنافع (UNEP/CBD/WG-ABS/3/5)، الذي يعالج قضية اصدار شهادة دولية للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني.

ثانيا - تجميع الآراء المقدمة من الأطراف والحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة بشأن مزيد من الدراسات والمشروعات الرائدة والآراء بشأن تصميم شهادة دولية للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني

ألف - الحكومات

كندا

قرأت كندا باهتمام تقرير جامعة الأمم المتحدة - معهد الدراسات المتقدمة (المشار إليه فيما يلي بعبارة "تقرير جامعة الأمم المتحدة") عن "الامكانية وسهولة التطبيق العملي وتكلفة إيجاد نظام لشهادة منشأ عن الموارد الجينية"، وتوافق كندا على:

> إن وضع أي خطة لشهادة المنشأ ينبغي أن يحمي مصالح القائمين بتوريد المورد دون أن تكون منطوية على تقييد يصل إلى منع التدفق المنشود للموارد الجينية للأغراض العلمية المرتبطة بأهداف الحفظ التي تسعى اليها اتفاقية التنوع البيولوجي. والحصول على الموارد الجينية أمر هام كذلك للأمن الغذائي ولانشاء فرص تجارية يمكن أن تتبع منها المنافع. وبالاضافة إلى ذلك فإن أي نظام ينبغي ألا يكون بيروقراطيا أو مكلفا إلى حد يجعل تكاليف المعاملات تستنفذ فعلا المنافع الاحتمالية[1].

وبينما تقرير جامعة الأمم المتحدة هو بداية حسنة في التفكير بشأن العوائق التقنية التي تعرقل وضع نظام لاصدار الشهادة وإيجاد الحلول المحتملة، إلا أن مزيدا من البحث أمر لازم للحصول على التقييم الكامل للجوانب التقنية لهذا الاقتراح وكذلك لمعرفة قدرة البلدان و/أو المنظمات على التنفيذ الفعلي لذلك النظام.

ومن وجهة نظر كندا، إن أية شهادة ينبغي أن تكون شهادة صادرة عن بلد المنشأ. وعبء الامتثال يقع بعدئذ على بلد المنشأ ويكون مرتهنا إلى حد بعيد مثلا بقدرته على اصدار تلك الشهادة. وأي نقص في القدرة داخل بلد المنشأ يمكن أن يقلل من قدرته على المنافسة في سوق الموارد الجينية. وفي الوقت نفسه إن البلدان المجاورة التي لديها موارد عابرة للحدود سوف تحتاج إلى التنسيق والى تحقيق الانسجام في عملية اصدار الشهادات كي تكفل عدم وجود حوافز على تفادي

[1] / UNU-IAS certificates of origin working paper (Preliminary findings, December, 2004), p. 6.

اجراءات الحصول وتقاسم المنافع في منطقتها. وإذا كانت بعض بلدان المنشأ مثل أقل البلدان نموا تفتقر إلى قدرة كافية لانتاج شهادات المنشأ، عندئذ ينبغي أن يتضمن النظام الدولي تدابير لمساندة الجهود التي تبذل لبناء القدرة في تلك البلدان.

إن المقترحات التكنولوجية المتعلقة بشهادات المنشأ/المصدر/المنبع القانوني، مثل المقترحات لاصدار شهادة منشأ على الخط، ينبغي النظر فيها مع المراعاة اللازمة للقدرة التكنولوجية لدى البلدان القائمة بالتوريد، لا سيما أقل البلدان نموا. والحلول لتقصي الموارد الجينية وما يرتبط بها من TK ينبغي لذلك أن تأخذ في الحسبان القدرة التكنولوجية لدى بعض البلدان الرئيسية القائمة بالتوريد.

كوستا ريكا

نهوج أخرى طبقا للمقرر 24/6ب تشمل النظر في اصدار شهادة دولية للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني

إن اللوائح للحصول على الموارد الجينية وعلى المعارف التقليدية يحكمها في كوستا ريكا المرسوم التنفيذي رقم MINAE– 31514. (واللائحة رقم 7788 الخاصة بقانون التنوع البيولجي بشأن الحصول على الموارد الجينية والموارد البيوكيماوية، وعناصر التنوع البيولوجي والحصول على المعارف التقليدية). وفي هذه الوثيقة التنظيمية "إن شهادة المنشأ/المصدر/المنبع القانوني محددة باعتبارها وثيقة رسمية صادرة عن *Oficina Técnica de la Comisión Nacional para la Gestión de la Biodiversidad* (CONAGEBIO المكتب الفني للجنة الوطنية لادارة التنوع البيولوجي) تشهد بقانونية الحصول على الموارد الجينية أو البيوكيماوية أو عناصر من التنوع البيولوجي وبالامتثال للشروط التي صدر بها ترخيص الحصول بهذا الشأن إلى الطرف الذي يهمه الأمر".

وفي سبيل الشهادة بقانونية الحصول، فإن المكتب الفني لـــCONAGEBIO (الذي هو السلطة المختصة) يصدر لصاحب الطلب أو للطرف صاحب المصلحة شهادة منشأ تسمى أيضا "شهادة المنبع القانوني". وخصائصها (المعلومات، العناصر أو المحتوى) تحددها لائحة كوستا ريكا بشأن الحصول، على النحو الآتي:

- مكان وتاريخ الحصول
- مالك موارد التنوع البيولوجي
- المواد التي تم الحصول عليها وما هي كميات تلك المواد
- الشخص أو المجتمع أو المجتمعات التي أسهمت أو سوف تسهم بمعارفها أو ابتكاراتها أو ممارساتها التقليدية في هذا المجال.
- بيان ما إذا كان الطرف المعني بالأمر قد امتثل للوائح المقررة أو للتشريع الموجود بشأن الموافقة السابقة عن علم، وبشأن الامتثال للشروط المتفق عليها تبادليا للحصول المقترح على الموارد الجينية.
- تاريخ ورقم القرار الذي صدر بموجبه ترخيص الحصول

فيما يتعلق بالخصائص التي ينبغي لكل شهادة منشأ/مصدر/منبع قانوني أن تتضمنها، نوافق على الخصائص الواردة في القائمة التي وضعها الخبراء الذين شاركوا في الورشة الاقليمية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها وعن المعرفة التقليدية المرتبطة بهذا المجال" التي عقدت في هافانا بكوبا يومي 21 و22 يونيه 2005:

1- ينبغي أن يعاد النظر فيها بشكل أساسي وذلك – على سبيل المثال لا الحصر – في طلبات الحصول على براءات الاختراع.
2- ينبغي استعمالها لاستعراض يجري في نهاية العملية وليس للتقصي خطوة بخطوة
3- يجب أن تذكر قانونية عملية الحصول.

4- يجب أن تكون اشارة إيجابية وتبعا لذلك يجب استعمالها كحافز ايجابي لمن يقومون بالاستعمال.
5- يجب أن تظل مفهوما بسيطا.
6- يجب أن يكون تطبيقها العملي سهلا وأن تكون غير مكلفة.
7- يجب أن تصدر عن الجهة التي تمنح الترخيص بالحصول.

والغرض الجامع لتشريع كوستا ريكا فيما يتعلق باصدار شهادة المنشأ أو شهادة المنبع القانوني قد نجم عن مفهوم المنبع القانوني حيث أن هذه هي الفكرة المركزية في الموضوع.

إن كوستا ريكا تقوم في الوقت الحاضر بصياغة لائحة للحصول على الموارد الجينية الخارجة عن الموضع الأصلي، ويوجد مسودة تمهيدية لمبادرة تكفل أنه في حالة وجود محاولة للحصول على الموارد الجينية في ظروف خارجة عن موقعها الطبيعي بينما يرغب الطرف المعني بالأمر في تصدير المادة – لأسباب مختلفة – لاستعمالها خارج البلد، فإن الطرف ذا المصلحة ينبغي أن يقدم طلبا للحصول على شهادة منشأ/منبع قانوني يجب أن تصاحب المواد في جميع الأوقات. وسوف تصدر تلك الشهادة طبقا للشروط المبينة في المرسوم التنفيذي 31514-MINAE اللوائح العامة للحصول على الموارد الجينية أو البيوكيماوية وعلى عناصر من التنوع البيولوجي". ويعتبر أنه من المناسب مناقشة الحاجة إلى – والغرض من – اقتضاء أن تكون المواد مصحوبة بشهادة منشأ/منبع قانوني في مثل هذه الحالات، ومناقشة محتوى الشهادة والاستعمالات الممكنة الأخرى. وتنتظر هذه القضية اجراء المناقشات واصدار المقررات من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع في اجتماعه الرابع.

فيما يتعلق بالاعتراف بشهادات المنشأ/المنبع القانوني على المستوى الوطني والدولي، فإن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع ينبغي أن يضع معايير للاعتراف الدولي التي يجب أن تكون جزءا من عناصر النظام الدولي، ومن هذه العناصر يمكن أن يكون الاعتراف الدولي بشهادات المنشأ التي يساندها تشريع وطني. وبعبارة أخرى إذا كان التشريع الوطني لدى أحد الأطراف يعالج اصدار شهادة المنشأ/المنبع القانوني، فإن هذه الشهادات ينبغي الاعتراف بها دوليا.

الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء بها

إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء بها كانت بين الأطراف التي استجابت إلى الدعوة الصادرة بموجب المقرر 24/6 باء، وكان مما فعلته أن قدمت آراءها والمعلومات الخاصة باصدار شهادة دولية للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني، للاجتماع الثالث للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع. والجزء الخاص بهذه البيانات في هذا الموضوع يوجد في وثيقة اعلامية (UNEP/CBD/WG-ABS/3/INF/1 فيما يقابل الصفحتين 25 و26 من النص الانكليزي).

ويمكن أن تكون شهادة منشأ ذات صلة بعملية الحصول وتقاسم المنافع في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي، بايجاد مزيد من الشفافية في المعاملات المتعلقة بالموارد الجينية وتسهيل رصد القوانين الوطنية الخاصة بالحصول. بيد أن القضايا الرئيسية في هذا المفهوم الجديد لا تزال تقتضي تقييما حريصا لمعرفة ما يلي: هدف هذه الشهادة؛ بيان ما هو المطلوب أن يشهد به بالضبط؛ العلاقة بين هذه الشهادة وأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الحفظ والاستعمال المستدام؛ سهولة تطبيقها من الناحية العملية، جدوى التكاليف فيها، الخ.

إن الجماعة الأوروبية مقتنعة أن مناقشة المفهوم والتفاصيل في موضوع شهادة المنشأ سوف تستفيد استفادة كبيرة من دراسات التنفيذ العملي. وفي هذا الصدد تقوم اللجنة الأوروبية بتمويل مشروع لاختبار امكانية تنفيذ نظام متكامل للتوصيل في ادارة القضايا المتصلة بالموارد الميكروبيولوجية. ويتضمن المشروع وضع أدوات لتقييم القيمة الاقتصادية

للموارد الميكروبية ووثائق نموذجية للتمكين من تقصي الموارد الميكروبيولوجية التي يمكن استعمالها على نطاق واسع لدى الميكروبيولوجيين في القطاعين العام والخاص. والمفروض أن تصبح النتائج متاحة في آخر 2005.

إن وزارة البيئة الألمانية قد كلفت من يلزم بالقيام بدراسة شاملة واعلامية بشأن دور شهادات المنشأ/المصدر/المنبع القانوني كأحد الأدوات التي تجري مناقشتها في اطار دولي للحصول وتقاسم المنافع. وأرسلت الدراسة إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وأتيحت للمشاركين في الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالحصول وتقاسم المنافع.

الهند

السبب المنطقي

إن شهادة المنشأ يمكن استعمالها للوفاء بمتطلب كشف النقاب عن منشأ الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية كشرط لقبول الطلبات الخاصة بمنح براءات اختراع. وشهادة المنشأ يمكن أن تكون برهانا على الموافقة السابقة عن علم وعلى الشروط المتفق عليها تبادليا، مما قد يخفض من عبء مكاتب براءات الآختراع، باعفائها من ضرورة تحفص جميع الوثائق المتعلقة باتفاق الحصول وتقاسم المنافع. وبالاضافة إلى ذلك سيكون من المفيد تقصي تدفقات الموارد الجينية والوثائق التي تثبت حق استعمال الموارد الجينية.

الخصائص المنشودة

إن قائمة تمهيدية للمعلومات التي يمكن أن تتضمنها شهادة المنشأ قد اقترحها Barber *et al* (2003) وهي تشمل ما يلي:

- تفاصيل القائم بالتوريد والقائم بالاستعمال
- تفاصيل المجتمعات الأصلية أو المحلية
- تفاصيل الموارد الجينية أو المعارف التقليدية
- تفاصيل الاستعمال المعتمد الذي يمكن الأخذ به لتلك الموارد
- مدة الاتفاق
- تفاصيل السلطة القائمة بالاصدار.

وهناك حاجة إلى التمييز بين شهادة المنشأ وشهادة المصدر وشهادة المنبع القانوني.

فبينما شهادة المنشأ ستصدر من السلطة الوطنية المقررة في بلد منشأ الموارد والمعرفة التقليدية، فإن شهادة المصدر/المنبع القانوني ينبغي أن تكون بديلة لشهادة المنشأ في الحالات التي يصعب فيها معرفة بلد المنشأ. وشهادة المصدر يمكن أن تتقصى المورد حتى المكان الذي حصل فيه القائم بالاستعمال على ذلك المورد، فقد لا يكون ذلك المكان حتما هو بلد المنشأ. وشهادة المنبع القانوني فيها برهان على الحصول على المورد بالطرق القانونية، أو تم الحصول عليها من قائم بالتوريد يملك حقا قانونيا عليها. وتبعا لذلك فإن شهادة المنشأ أهم من شهادة المصدر وشهادة المنبع القانوني.

وعناصر الصك الملزم قانونا بشأن الحصول وتقاسم المنافع ينبغي أن يشمل شهادة معترف بها دوليا تدل على المنبع القانوني للموارد الجينية، وينبغي أن تشمل تلك الشهادة برهانا على الامتثال لتشريع الحصول (بما في ذلك الموافقة السابقة عن علم وعلى الشروط المتفق عليها تبادليا). وبالاضافة إلى ذلك فإن مطلب الحصول على الشهادة ينبغي أن يكون محددا على الصعيد الوطني، نظرا للأحكام التي تتضمنها اتفاقية التنوع البيولوجي في هذا الصدد. والمعايير للاعتراف الدولي بالشهادة ينبغي ادراجها في الصك الملزم قانونا.

الوظيفة التشغيلية

إن نظاما من الرموز على شكل قضبان مصورة في النظام الذي يعمل بالانترنت الخاص بالشهادة يكون نظاما أفضل أداء من الشهادة على الورق وبالاضافة إلى ذلك فإن التحقق/الرصد لسلامة الشهادة ينبغي اجراؤهما على مستوى القائم بتفحص براءة الاختراع، بدلا من اجرائها على حدود البلد، حيث أنه من الصعب إلى أبعد حد تنظيم التحرك الفيزيقي للموارد البيولوجية عبر الحدود. وكان هناك شعور أيضا بأن تكلفة نظام الشهادة الدولية لن يكون باهظا، وأن هذا النظام على أية حال أمر جوهري لكفالة تقاسم المنافع ولمنع القرصنة البيولوجية.

المكسيك *

الاعتبارات في تصميم شهادة دولية للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني

على الرغم من أن الشهادة المقترحة للمنبع القانوني/المصدر/المنشأ كانت موضوع مناقشات متعددة في اجتماعات للخبراء، إلا أن تلك الشهادة لم يتم تحليلها تفصيليا في سياق النظام الدولي. ولذا تود المكسيك أن تقدم بعض التعليقات كاسهام في المناقشات التي سيتجري في غرناطة في 2006.

ألف-1 التفسير المنطقي والحاجة والأهداف

في سبيل تنظيم الحصول على الموارد الجينية بدءا من تجميعها إلى استعمالها، يقتضي الأمر تنظيم عمليات تشمل عدة خطوات وفاعلين. وهذه العمليات تقتضي على الأرجح وقتا طويلا.

وبالاضافة إلى ذلك تنطوي العمليات على تنظيم محفوف بالشكوك في حد ذاته. فعلى وجه الخصوص هناك شكوك بشأن نوع ومدى النتائج والمنافع التي يمكن استمدادها من حصول معين على موارد جينية.

وهناك سمة اضافية وهي أن الصناعة البيوتكنولوجية في مجالات الانتاج الصيدلي والزراعة والصناعة، تنزع إلى أن تكون مجالا معولما، تحدث فيه البحوث وأنشطة التنمية في سياقات اجتماعية وأطر قانونية مختلفة.

وفي غيبة استجابة تنظيمية منسقة هناك مخاطرة بضياع قدرتنا على كفالة الامتثال لأحكام الحصول وتقاسم المنافع وكذلك احتمال تزايد تكاليف المعاملات إلى الحد الذي تسعى معه سلطات مختلفة إلى تنظيم هذه العملية بطريقة غير منسقة.

ما هي شهادة المنبع القانوني؟

إن شهادة المنبع القانوني هي صك قانوني فيه برهان على الامتثال لاتفاقية التنوع البيولوجي وكذلك للقوانين الوطنية الخاصة بالحصول. وتخدم أيضا كبرهان على الشروط المتفق عليها تبادليا في سبيل التوزيع العادل والمنصف للمنافع.

وينبغي أن يكون ذلك الصك دوليا بطبيعته لكفالة أن يستطيع تتبع جميع خطوات عملية البحث والتنمية حتى نقطة الاستعمال، أي على طوال مسار الالتزامات الناشئة عن اتفاقية التنوع البيولوجي. وشهادة المنبع القانوني هي جزء مركزي من النهج التعاقدي داخل هذا النظام. وهي تسمح بتنسيق سريع وفعال بين السلطات المختلفة. وهذا التنسيق ينطوي على عبء تنظيمي أقل ثقلا، فهو ينطوي بذلك على تخفيض في تكاليف التعامل.

ألف-2 السمات المرغوب فيها

من بين أهم السمات في الشهادة نقترح ما يلي:

* قدمت المكسيك الترجمة الانجليزية للنص الأصلي الإسباني

(أ) أن تكون صادرة عن سلطة وطنية معينة.

(ب) أن تكون صادرة بشكل سهل ومتماسك.

(ج) أن يسهل التحقق من صحتها، إما على يد السلطات البيئية أو على يد أصحاب المصلحة.

(د) أن تكون تكاليفها الادارية منخفضة.

(هـ) أن تتضمن أقل قدر ممكن من نقاط المراجعة في مراحل قريبة من التطبيقات التجارية للمنتجات البيوتكنولوجية في سبيل الوفاء بمقتضيات الامتثال المطلوب في تلك الشهادة. ومن نقاط تلك المراجعة الرئيسية ما يوجد منها عند منح حقوق الملكية الفكرية.

(و) بيان واضح للمقتضيات التي تترتب عليها ضرورة كشف النقاب، لتوفير اليقين اللازم للقائمين بالاستعمال.

(ز) ينبغي أن تكون مرنة بالقدر الكافي لمصاحبة المواد الجينية وكذلك المعلومات المستمدة عنها.

(ح) تتطلب آليات موثوق بها وفعالة لدى السلطات الوطنية كي تتصدى لحالات المخالفة.

في سبيل تبين أشد وضوحا لدور الشهادة يجدر أن نذكر بعض سماتها غير المرغوب فيها:

(أ) لا يلزم التحقق من صحتها في جميع المراحل، وفي جميع المعاملات على طول مسار عملية R&D.

(ب) كشف النقاب عن الشهادة لا يضاهي في حد ذاته التحقق من الامتثال للشروط المرتبطة بالموضوع، بل يدل فقط على أن متطلبات نظام الترخيص/الاذن قد تم الوفاء بها. وحيث هذه السلطات المكلفة بنقاط المراجعة، مثل مكاتب الملكية الفكرية، ينبغي ألا تكون مكلفة بالتحقق، فإن التحقق ينبغي أن تقوم به السلطات البيئية أو أية سلطة أخرى تعينها الأطراف.

إن الشهادة في صورتها الأشد تبلورا، ستكون عبارة عن كود الكتروني سياسي ينبغي أن يكون مربوطا بالعينات والنتائج الفرعية المستمدة من العينات، بما في ذلك المنتجات التي لا يمكن لمسها أو المساس بها (أي المعلومات ذات الصلة، المنتجات المشتقة).

إن الشروط المحددة للحصول وتقاسم المنافع المرتبطة بكل شهادة ينبغي ادراجها في غرفة تبادل المعلومات عن طريق الانترنت، والتحقق بحرية من صحتها. وتحقيق الانسجام بين الأشكال والوسائل لكفالة عدم حدوث ازدواجية بين الكودات هو أمر جوهري.

وكل نقطة مراجعة ينبغي أن تقتضي كشف النقاب عن الكود المستعمل في الشهادة، وتخزين هذا الكود لديها في قواعد بيانات عامة و/أو إيصال تلك الملعومات إلى غرفة تبادل المعلومات.

إن متطلبات اصدار تراخيص حصول وما يرتبط بها من شهادة أمور تقع تحت الولاية الوطنية، ويمكن تطبيقها على أساس كل حالة على حدة. وهذه المتطلبات تتضمن: الموافقة السابقة عن علم (إلا إذا تقرر غير ذلك)، المعرفة التقليدية، توزيع المنافع. والتحقق من الامتثال لشروط الحصول من شأنه أن يخفض التكاليف إذا كانت الشروط أشد بساطة وأقرب إلى نظام قياسي موحد. وفي هذا الصدد يجدر استكشاف امكانية إيجاد عقود/شروط/هيكلة نموذجية يمكن أن تساعد على إيجاد – ولو بشكل جزئي على الأقل – كود لشروط الحصول وتقاسم المنافع في نطاق غرفة تبادل المعلومات.

نظرا لأن جميع البلدان لديها من يستعملون الموارد الجينية، فإن نقطة مراجعة ينبغي انشاؤها في كل منها، الا إذا تم إيجاد غرفة مراجعة عالمية. ومن البدائل الممكنة هذا الانشاء أن تستعمل المرحلة الدولية لمعاهدة التعاون في مجال

براءات الاختراع كنقطة انطلاق يستند اليها لإيجاد متطلبات كشف النقاب كجزء من التقييم التمهيدي الذي تقوم به سلطات البحث الدولية.

ألف-3 امكانية البقاء والتكاليف على المستويين الوطني والدولي

إن العبء الإضافي الرئيسي للشهادة هو الالتزام بحفظ سجل للشهادة ونقله إلى من يستعملون الموارد الجينية. ولذا يوجد مكونتان أساسيتان لتقييم سهولة تطبيق تلك الشهادة عمليا هما قابليتها للبقاء وتكاليفها من ناحية وتخزينها وتحويلها من جهة إلى أخرى. وينبغي أن يلاحظ أنه في الظروف الحالية إن البديل عن ذلك هو قيام القائمين بالاستعمال بحفظ بيانات غير مهيكلة بشأن طائفة واسعة من العقود/التراخيص الفردية، وما يرتبط بها من تعقيد في تبين الحقوق والالتزامات المتصلة بها.

ومن وجهة نظر التخزين من المهم أن يلاحظ أن طلبات الحصول على شهادات إنما هي اضافة بسيطة إلى القدر المحسوس من الاحتياج والتحديات في مجالي التخزين لادارة البيانات في قواعد البيانات المعلوماتية البيولوجية الحالية. والانفجار الذي حدث في المعلومات البيولوجية والجينية والجزيئية المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة قد حث على البحث عن أدوات جديدة لتسهيل ادارتها. وتمثل الشهادة مجالا جديدا يضاف للمجالات التي تتعامل معها قواعد البيانات المتنامية المذكورة.

وقواعد البيانات هذه المتنامية تتطلب معلومات جيدة الإعداد بشأن الكيانات والعينات و/أو المعلومات التي تنطوي عليها. فمثلا المعلومات عن المؤسسة التي قامت بتوريد المواد، وموقع جمع المواد، والمعلومات عن الجهة القائمة بالبحث (الشركة المسؤولة عن المواد الخ). والقائم بالاستعمال، سواء كان مؤسسة أكاديمية أو منشأة من المنشآت الذي يستطيع الحفاظ على هذه المعلومات عن عيناته سيستطيع أن يستبقي لديه سجلا بالشهادات المرتبطة بالموضوع أو يستطيع بدل ذلك تقفي الشهادة إلى من أصدروها. والشهادة سوف تؤدي في الواقع إلى تسهيل تخزين تلك المعلومات.

بشأن نقل المعلومات فإن السبب في اقتراح كود الكتروني هو تسهيل هذا الكود في مصاحبته للعينات الفيزيقية وكذلك للمعلومات التي لا يمكن لمسها أو المساس بها. والطريقة التي يمكن أن تتبع بها الشهادة تلك المعلومات هي طريقة مشابهة للتي تستعمل في الرجوع للعمل العلمي الوارد ذكره في احدى النشرات. ومن يقوم باستعمال المورد الجيني سيكون عليه أن يعترف بجميع الموارد الجينية التي أسهمت بطريقة جوهرية في المعلومات/الابتكار من خلال كشف النقاب عن كود الشهادة في مختلف نقاط المراجعة وكشفه للقائمين الآخرين بالاستعمال.

وهذا الالتزام بكشف النقاب ينبغي أن يكون قائما على معايير واضحة وبسيطة لتوفير يقين للقائمين بالاستعمال ولتسهيل التحقق. ونقل هذه المعلومات يتطلب جهدا لابلاغ القائمين بالاستعمال ضرورة الوفاء بالتزام كشف النقاب. والوسائل والمنهجيات التي يتم بها تحويل تلك المعلومات خارج نقاط المراجعة ينبغي أن تترك للترتيبات الفردية.

وتسمح الشهادة لمن يتلقى المواد أو المعلومات أن يتحقق من الالتزامات والحقوق التي يملكها على تلك المواد أو المعلومات. وبهذا المعنى تجعل الشهادة من الأسهل للقائمين بالاستعمال أن يعرفوا الوضع القانوني لموجوداتهم. ولذا فإن الشهادة سوف تسهم في توفير الشفافية واليقين. وبذلك تسهم الشهادة في تخفيض تكاليف التعامل.

إن توزيع التكاليف على المستويين الوطني والدولي أمر يرتهن بالتصميم النهائي للشهادة. واذا قام كل بلد بإيجاد سلطات التحقق لديه، فإن التكاليف المتعددة الأطراف سوف تنخفض. وأهم تكلفة ستكون عندئذ تكلفة توسيع قدرات غرفة تبادل المعلومات على التعامل مع قاعدة بيانات الشهادات.

وإذا ما استعملت آلية متعددة الأطراف كنقطة مراجعة، مثل معاهدة التعاون في شؤون البراءات، فبالاضافة إلى تلك النقطة، إن قدرات السلطات البحثية الدولية سيلزم توسيع نطاقها.

باء المنظمات

مركز الدراسات الأسترالي APEC بجامعة موناش

قام مركز الدراسات الأسترالي APEC بتقديم الآراء الآتية بشأن مفهوم الشهادة الدولية للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني.

متطلبات اصدار شهادة عن قانونية الموارد الجينية هي متطلبات غير ضرورية ومن شأنها أن تعرقل الاستثمار

إن أنظمة لتحديد المنشأ القانوني لمورد جيني (مثل شهادة منشأ) – وعلى الأرجح لمساندة اللوائح التي تعتبر أنه من باب الخروج على القانون بيع المنتجات غير المشفوعة بشهادة – هي أنظمة غير لازمة إذا كان حق التنقيب وحق التملك لحقوق الملكية الناشئة عن التنقيب تعطى اعطاء سويا ويحميها القانون على نحو سديد.

فالتنقيب إما أن يكون قانونيا أو غير قانوني. فإذا لم يكن قانونيا فأي منتج للتنقيب يكون غير قانوني. ولا يكون مطلوبا اصدار أية شهادة منشأ لإثبات القانونية.

واذا كان من القانوني القيام بالتنقيب، فإن أي منتج ناشئ عن ذلك النشاط يكون قانونيا: ولا يكون من الضروري وضع نظام لاصدار الشهادات بقانونية ذلك المنتج.

وفرض نظام للتحقق من المنشأ القانوني لمورد جيني من شأنه أن يثبط التنقيب والاستثمار في البيوتكنولوجيا، إلا إذا كانت الصناعة تدر أرباحا جذابة، وإلا إذا كانت التكاليف والمضايقات المرتبطة بالامتثال أمرا يمكن تحمله. والتنقيب البيولوجي ليس حتى الآن نشاطا يدر ربحا جذابا.

والمطلب القانوني للتحقق من القانونية من شأنه أن يثير كذلك مشكلات في قانون التجارة الدولية عند الاتجار بأي منتج. واتفاق كيمبرلي، الذي يقتضي من الحكومات أن تتطلب شهادات للماس تثبت أن الماس تم الحصول عليه بطريقة قانونية قبل بيعه، تقتضي تنازلا رسميا من المنظمة العالمية للتجارة يتضمن أن قواعد التجارة الدولية لا تنطبق على تجارة الماس. وتكاليف هذه التنازل هي ضياع حقوق قيمة لحماية التجارة من التدخل السياسي فيها.

إن مركز دراسات APEC الأسترالي قدم كذلك إلى الأمين التنفيذي وثيقة عنوانها "صياغة نظام دولي فعال للحصول وتقاسم المنافع في مجال الموار الجينية – استعمال الأدوات المرتكزة إلى السوق". وهذه الوثيقة تتضمن قسما يتعلق بشهادة المنشأ الدولية ، وهى وثيقة متاحة كوثيقة اعلامية .